I- تمهيد :

تعتبر ظاهرة الاقتصاد الموازي (أو ما يسمى أيضا بالاقتصاد الخفي والاقتصاد الغير الرسمي) من الظواهر المنتشرة في جميع اقتصاديات دول العالم، سواء كانت متقدمة أو نامية، وبالرغم من الانتشار الكبير لهذه الظاهرة إلا أن الاهتمام بها لم يبدأ إلا منذ سبعينيات القرن الماضي، وقد أظهرت الكثير من الدراسات أن الاقتصادات الموازية قد بلغت من الأهمية بحيث لا يمكن تجاهلها من اجمالي النشاطات الاقتصادية الكلية، بل إنها في بعض الحالات قد تنمو بمعدلات نمو أعلى بالمقارنة مع الاقتصاديات الرسمية.

ويشير الاقتصاد الموازي إلى مجموع الأنشطة التي تنتج سلعا وخدمات في دولة معينة، لكنها بالمقابل تتهرب من الاستحقاقات المترتبة عليها (كالضرائب والتأمين والضمان الاجتماعي)، وبالتالي هي لا تدخل ضمن الحسابات القومية لاسيما الناتج الداخلي الخام، سواء كانت هذه الأنشطة الإقتصادية مشروعة أو غير مشروعة. Schneider and Enste (2000) ، Schneider (2005, 2007) ، (2010) Schneider, Buehn and Montenegro، كما تعتبر هذه الظاهرة حاليا من بين الظواهر الاقتصادية الشائعة في دول العالم خاصة منها الدول النامية ILO (2014). ويختلف الاقتصاديون حول إيجابيات وسلبيات الاقتصاد الموازي فمن سلبياته نذكر على الخصوص: ظاهرة التهرب الجبائي، والتأثير السلبي على السياسات الاقتصادية، وسوء توزيع الدخل بين القطاع الرسمي والقطاع الموازي بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية السلبية المختلفة، وأما من إيجابياته فيمكن أن نذكر على الخصوص: التخفيف من حدة ظاهرة البطالة والرفع من الاستهلاك والدخل الوطنيين حيث تشير النتائج التجريبية التي توصل إليها (Schneider & Enste, 2000) إلى أن أكثر من 66% من المكاسب التي يتم تحقيقها في الاقتصاد الموازي يتم إنفاقها مباشرة في الاقتصاد الرسمي وهو ما يكون له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي والإيرادات.

إشكالية الدراسة: يحوز الاقتصاد الموازي في الجزائر نسبة معتبرة بحوالي 47 % من الناتج الداخلي الخام العام 2016 (قوري يحيى، 2018)، وتسعى الحكومة الجزائرية جاهدة للتخفيف منه، خاصة في ظل أزمة انهيار أسعار النفط بداية من 2012 وما أحدثته لاحقا من اختلالات في التوازن الاقتصادي الكلي. إن السؤال الأساسي المطروح بهذا الخصوص: ما هو أثر الاقتصاد الموازي على الناتج الداخلي الخام (GDP) في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة: نفرض أن حجم الاقتصاد الموازي يؤثر بشكل معنوي سالب على الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

أهمية الدراسة: إن معرفة أثر حجم الاقتصاد الموازي على الناتج الداخلي الخام ومن ثم معدلات النمو الاقتصادي تسمح بتوجيه السياسات الاقتصادية بشكل صحيح حيال هذه الظاهرة، بحيث لا تؤثر هذه السياسات بشكل سلبي على النمو الاقتصادي Bacchetta et al. (2009).

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة لتقدير أثر حجم الاقتصاد الموازي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1995-2016، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي الخطي للإبطاء الزمني الموزع: (Autoregressive Distributed Lag) (ARDL)، وذلك كمدخل لوضع سياسة اقتصادية مناسبة في ما يتعلق بكيفية محاربة ظاهرة الاقتصاد الموازي، والتحول من الأنشطة الاقتصادية الموازية إلى الأنشطة الاقتصادية الرسمية.

خطة الدراسة: تم تقسيم البحث الى أربع فقرات أساسية كما يلي: الفقرة الأولى مقدمة للبحث، الفقرة الثانية نحاول من خلالها التطرق لأدوات البحث بما في ذلك: واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر، الدراسات السابقة، المتغيرات المستعملة في الدراسة، والأسس النظرية لنموذج الـ ARDL، في ما تخصص الفقرة الثالثة إلى نتائج البحث بما في ذلك نتائج الاستقرارية ونتائج تقدير وتقييم نموذج الـ ARDL المستعمل، أما الفقرة الرابعة والأخيرة فتتضمن خلاصة البحث مدعومة ببعض المقترحات.

II – الطريقة و الأدوات المستخدمة:

II. 1. واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر:

يتضمن الجدول 1 في الملحق نسبة الاقتصاد الموازي بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام في بعض الدول بما فيها الجزائر، حيث يمكن أن نلاحظ نسب مرتفعة للاقتصاد الموازي بالدول الافريقية، وترتفع أكثر هذه النسبة في الدول الفقيرة والمتخلفة على غرار زمبابوي التي بلغت فيها نسبة الاقتصاد الموازي 63 %، في حين تنخفض في الدول المتقدمة حيث لم تتعدى 16 % في ألمانيا و13 % في بريطانيا. بالنسبة للجزائر، مصر، المغرب، تونس وموريتانيا نلاحظ نسب متقاربة للاقتصاد الموازي من الناتج الداخلي الخام وهي تتراوح بين 35 و 40 %.

وبحسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (2004) فإن حصة التشغيل في الاقتصاد الموازي ارتفعت من 13.8 % العام 1992، إلى 19.4 % العام 1997 و 15 % العام 1999 لتصل إلى حوالي 17.3 % العام 2003. وتتوزع اليد العاملة في القطاع الموازي (خارج قطاع الفلاحة) العام 2009 بحسب نفس التقرير بين قطاع التجارة بحوالي 35 % متبوعا بقطاع الخدمات بحوالي 32 % ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بحوالي 26 % وأخيرا قطاع الصناعة بحوالي 8 %.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى استفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر يمكن أن نذكر:

- تحرير التجارة الخارجية والذي أدى إلى تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي من عدة جوانب: أولا: ارتفاع عرض السلع الاستهلاكية وهو ما أثر سلبا على الإستمارات المحلية المنتجة ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة والاقتصاد الموازي، ثانيا: أدى تحرير التجارة الخارجية إلى تنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية والمتاجرة بها في الأسواق الموازية (سواء أكانت محلية الصنع او مستوردة)، ثالثا: أدى تحرير التجارة الخارجية إلى ظهور سوق الصرف الموازي حيث يلجأ أليه المستوردون من أجل الحصول على العملة الصعبة التي يحتاجونها في تسوية معاملاتهم المالية مع الخارج وذلك نظرا لعجز البنك المركزي عن تلبيه الطلب على العملة الصعبة.
- مخلفات الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات من القرن الماضي والتي جعلت القطاع الاقتصادي الرسمي عاجز على استيعاب الأعداد المتزايدة للبطالين، بمن فيهم البطالين الجدد المتخرجين من الجامعات ومعاهد التكوين أو أيضا اولئك الذين تم تسريحهم في إطار خوصصة المؤسسات الاقتصادية وإعادة هيكلتها.
- النظام الجبائي والجمركي المعمول به: حيث أن ارتفاع معدلات الضرائب وتنوعها أثقل كاهل التجار في الاقتصاد الرسمي، وهو ما جعل الكثير من يفضل العمل في الاقتصاد الموازي من أجل التهرب من دفع الضرائب وتعظيم الأرباح، هذا مع ضعف وتخلف وظيفة الرقابة الضريبية الممارسة من طرف أجهزة الدولة، بالنظر إلى نقص وسائل عملها من جهة وضعف التنسيق بينها من جهة أخرى.
- ظاهرة البيروقراطية وتعقد الإجراءات الإدارية وما يترتب عنه من نفور العون الاقتصادي والمستثمر من العمل بالقطاع الرسمي نظرا لطول مدة الانتظار والتكاليف الإضافية بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الرشوة.
- سياسة السكن والعمران المنتهجة وضعف التوازن الإنمائي بين مختلف جهات وولايات الوطن، وهو ما أدى إلى موجات كبيرة من النزوح الريفي نحو المدن، ومع ضعف فرص العمل في المدن يلجأ النازحون إلى القطاع القطاع الموازي من أجل ضمان حد أدنى من الدخل.

II. 2. بعض الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة العلاقة بين الاقتصاد الموازي و الاقتصاد الرسمي (ممثلا بالناتج الداخلي الخام) وتميل هذه الدراسات في مجملها إلى وجود علاقة تفاعلية بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد الموازي Schneider (2005) ، Goel Rajeev K. et al. (2017) ، غير أن هذه الدراسات تختلف في ما بينها حول نوع هذه العلاقة وحجمها وتفسيراتها، حيث تذهب بعض هذه الدراسات إلى